

الولادة العسيرة لدستور 1 جوان 1959 ؟

عبد الجليل بوقرة

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية
(جامعة منوبة)

عقد نواب المجلس التأسيسي اثنتين وخمسين جلسة خصصت 19 منها للعمل التأسيسي ونظروا في بقية الجلسات في مسائل غير تأسيسية تهم أساسا بناء دولة الاستقلال ودعم السيادة، اتفقوا في الغالب وأفضت أعمالهم إلى إعلان الجمهورية وسنّ دستور 1 جوان 1959. قضى النواب التأسيسيون بين أبريل 1956 وجوان 1959 أكثر من ثلاث سنوات من المداولات للتمكن من سن دستور جديد وهي فترة طويلة دون شك تخللتها عديد الأحداث الهامة التي ساهمت إلى حد كبير في إرجاء الإعلان عن الدستور في وقت معقول، إضافة إلى عوامل أخرى كانت وراء ببطء أشغال المجلس القومي التأسيسي.

I- المجلس التأسيسي : بين الإجماع واختلاف الرؤى

إن قراءة تاريخية لمداولات هذا المجلس تفنّد الرأي الذي ذهب إليه الباحث الفرنسي شارل ديباش بأن "الإجماع الشامل ميز أشغال المجلس" بل شهدت عديد الجلسات اختلافات حادة كانت أحيانا وراء تأجيل الأشغال وفسح المجال للكواليس لتقريب وجهات النظر.

منذ البداية يمكن التأكيد أنّ عدم تجانس مواقف النواب، والتي سنقف على بعض مظاهرها، كان مرده عدم توافق الانتماءات الاجتماعية والمرجعيات الثقافية لهم رغم دخولهم المجلس في قائمة واحدة وهي قائمة "الجبهة القومية"

التي لا يجمع بين أعضائها سوى معارضتها لليوسفيين، وما عدى ذلك تبرز المصالح المختلفة لكل طرف وتنقسم الآراء والمواقف وتختلف المرجعيات حيث تتحدد أحيانا المواقف حسب الانتماء الاجتماعي لكل طرف وينقسم النواب إلى مجموعات مدافعة عن مصالح فئوية:

- نواب منتمين إلى الاتحاد العام التونسي للشغل مدافعين عن مصالح الأجراء،

- نواب منتمين إلى اتحاد الصناعة والتجارة مدافعين طبعا عن مصالح الصناعيين والحرفيين والتجار،

- نواب منتمين إلى الاتحاد القومي للمزارعين متمسكين بمصالح الملاكين العقاريين.

وأحيانا أخرى تبرز الانتماءات الجهوية لتوجه بدورها المداولات ولا يتردد النواب في الإصداغ بدفاعهم عن جهاتهم ويعتبرونها محرومة ويمسكون بمنحها الأولوية في التنمية، كما كان للمرجعية الثقافية دورها في تسجيل اختلافات بين نواب المجلس وإطالة أمد المداولات حيث كان النواب ينقسمون بين ذوي التكوين الزيتوني وبين خريجي الجامعات الفرنسية...

خلاصة الأمر أن "الجبهة الوطنية" ضمت ثمانية نواب فقط مستقلين، وإن كانوا قريبين إيديولوجيا، من الحزب الدستوري، أما البقية فكانوا ينتمون إلى الحزب الدستوري، وإن جاؤوا من منظمات مختلفة.

رغم وحدة الانتماء الحزبي فقد اختلف النواب أثناء المداولات حول عدة مسائل تأسيسية وغير تأسيسية: فمنهم من دافع عن توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية ومنهم من تمسك بضرورة التقيد بالتوازن بين السلطات، ومنهم من أيد، دون تحفظ، مبدأ إطلاق الحريات العامة والخاصة دون قيود في حين أصر البعض على تقييدها... الشيء الذي جعل المداولات تشهد اختلافا في الرأي وأحيانا نقاشات ساخنة ومتوترة. فكان الاختلاف في الرأي بارزا بين "نواب الحكومة" من ناحية والنواب المستقلين ونواب اتحاد الشغل من جانب آخر، خاصة قبل إقالة أحمد بن صالح من الأمانة العامة لاتحاد الشغل وتعويضه بأحمد التليلي.

لم يتفاجأ قادة الحزب الدستوري ب بروز اختلافات أثناء المداولات نظرا لانتماءاتهم المختلفة، إذ ذكر الطيب المهيري، الأمين العام المساعد للحزب الحر الدستوري، في ندوته الصحفية ليوم 15 مارس 1956 أنه "من الممكن في المستقبل أن يتكوّن داخل المجلس التأسيسي أحزاب لها مفاهيم مختلفة حول السياسة العامة للبلاد".⁽¹⁾ ولم يخف أحمد بن صالح، الأمين العام لاتحاد الشغل، ابتهاجه في تصريح لجريدة لوموند الفرنسية عادة الإعلان عن نتائج الانتخابات يوم 28 مارس 1956 معتقدا بأن "فكرتي اليمين واليسار سوف تظهر لأول مرّة بتونس وستلقى تتويجا على صعيد المجلس"، وهو الذي طالما دافع عن التعددية داخل الحزب الواحد.⁽²⁾

إنّ قراءة مداولات المجلس وتحليلها تؤكد، بجلاء، بروز "معارضة" واختلاف في التصورات داخل المجلس حتّى إن كان مصدر هذه المعارضة، في الغالب، مجرد أقلية محدودة التأثير.⁽³⁾

ماذا نستنتج ؟ إنّ الخصائص الغالبة على نواب المجلس تعطينا الرّسم الآتي لملامح نائب المجلس القومي التأسيسي التونسي :

هو نائب ذكر، بلغ من العمر 43 سنة، دينه الإسلام، تجاوز التّعليم الابتدائي، مهنته الفلاحة، تنحدر عائلته من تونس أو سوسة أو صفاقس أو مدينين، له علاقة متينة بدائرتة الانتخابية بطريق الولادة أو المهنة أو النشاط السياسي، ينتمي إلى الحزب الحر الدستوري وإن كان عضوا بمنظمة مهنية.

تجعل هذه "الخصال" من نائب المجلس التأسيسي، نائبا منضبطا، خاصّة عند مناقشة الاختيارات الجوهرية للدولة أو عند التصويت، وإن كان مسبوقا باختلافات في الرّؤى.

(1) العمل، 16 مارس 1956.

(2) لوموند، 28 مارس 1956.

(3) عكس ما ذهب إليه شارل ديباش (في مقاله المذكور أعلاه) من أنّ المجلس لم يشهد أيّة معارضة للحكومة أثناء المداولات.

لقد تمّ التصويت على اختيارات الحكومة إمّا بأغلبية الأصوات أو بالإجماع. (4) هذا الإجماع، أثناء التصويت، لا يحجب الاختلافات وتعارض الرؤى في مناسبات عديدة، إذ يكفي النظر إلى توزيع الأصوات أثناء مناقشة الدستور حتّى نتبيّن أنّ الإجماع على اقتراحات الحكومة لم يكن دائماً مضموناً، حيث لم يوافق المجلس بالإجماع ودون مناقشة سوى 20 فصلاً من جملة 117 فصلاً من مشروع الدستور. (5) كما اتّسمت المداولات، خاصّة في القراءة الأولى لمشروع الدستور، بالحدة والصراحة وبظهور تيارين متباينين :

- تيار يهدف إلى دعم صلاحيات السلطة التشريعية أو على الأقل ضمان التوازن بين السلطات،

- تيار يرمي إلى تجريد مشروع الدستور من الأحكام المتنافية مع النظام الرئاسي، أي دعم صلاحيات السلطة التنفيذية.

لم يكتف المجلس القومي التأسيسي بدوره التأسيسي الذي حدده له الأمر العلي الداعي إلى تكوينه بل تجاوزه إلى أعمال غير تأسيسية على حساب النظر في مشروع الدستور.

خلافًا للجمعية التأسيسية للجمهورية الرابعة الفرنسية، التي سمح لها قانون 20 نوفمبر 1945 بإمكانية التشريع في حدود ضيقة، حدّد "الأمر العلي" المؤرّخ في 29 ديسمبر 1955 مهمّة المجلس القومي التأسيسي التونسي في وضع دستور في إطار الملكية الدستورية يتولّى الباي ختمه وإصداره كدستور للمملكة". ليس للمجلس التأسيسي، إذن، الحق في التشريع أو مراقبة الحكومة، حسب ذلك "الأمر العلي". لكنّ المجلس لم يلتزم بالنص وتجاوزته بالإعلان منذ الجلسة الأولى المنعقدة في 8 أفريل 1956 بأنّه الوحيد الذي

(4) فشلت الحكومة مرّة واحدة في تمرير اقتراحها، حيث لم يستطع أحمد المستيري، وزير العدل، إقناع النواب بحذف الفصل 62 من مشروع الدستور، الذي ينصّ على إنه "يمكن للحكومة أن تدخل أيّ تغيير على عناوين الميزانية أو أبوابها المقرّرة من طرف المجلس إلا بمصادقته"، لكن أثناء القراءة الثانية لهذا الفصل نجحت الحكومة في حذفه بأربعين صوت من جملة 75 نائب حاضر. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، المناقشات، عدد 11 ص. 248 وعدد 12 ص. 304.

(5) الفصول 8-9-17-29-30-31-32-39-42-49-53-70-73-75-82-86-93-94-108-110-116.

تتجسّم فيه سيادة الشعب"، ذلك ما جاء في كلمة الحبيب بورقيبة، رئيسه الأول، بالجلسة الافتتاحية.

تجلى الإصرار على توسيع صلاحيات المجلس التأسيسي في اتجاه إنجاز أعمال غير تأسيسية مرة أخرى في مشروع لائحة تقدّم بها أحمد بن صالح تخصّ الاتصال بين المجلس والحكومة، اقترح فيها أن يكون للمجلس الحق، عن طريق مكتبه، في الاطلاع على شؤون سير الدولة فيما يتعلّق بالمالية والاقتصاد والتشريع الاجتماعي والسياسة الخارجية (خاصة المفاوضات التونسية الفرنسية حول اكتمال السيادة).

من الواضح أنّ بن صالح أراد أن يذهب بعيدا في لائحته بأن سعى إلى تحويل المجلس التأسيسي دفعة واحدة إلى مجلس تشريعي، شكلا ومضمونا، مستفيدا من أهمية الحضور النقابي بلجان المجلس ومن عدم اعتراض أغلب النواب على منح بعض الصلاحيات غير التأسيسية للمجلس، مقابل إستراتيجية بورقيبة الهادفة إلى استعمال المجلس لتقوية سلطته الناشئة والصاعدة وإضعاف نفوذ الباي وتجريده تدريجيا من صلاحياته لتسهيل عزله. لذلك جاء الرّفص سريعا لهذه اللائحة من قبل حكومة بورقيبة وأنصارها داخل المجلس وبرز تياران متباينان، نسبيا، سواء أثناء مناقشة "لائحة بن صالح" أو أثناء مناقشة القانون الداخلي للمجلس أو أثناء النظر في ميزانية 1957-1958، بطلب من الحكومة، إذ برز في هذه المناسبات الثلاث تباين في الرّوى حول دور المجلس التأسيسي وعلاقته بالحكومة وبرز مفهومين مختلفان، أو على الأقل غير منسجمين لهذه المسألة :

التيار الأول مثله نواب اتحاد الشغل وبالأخص أحمد بن صالح قبل عزله من الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل، إضافة إلى النواب المستقلين، خاصة محمود الماطري (أول رئيس للحزب الدستوري الجديد)، ومن أسماهم شارل ديباش، الباحث في القانون الدستوري، "يسار الحزب الدستوري".⁽⁶⁾ ذهبت هذه المجموعة إلى آخر مدى، إن صحّ التعبير، في مطالبتها بتجاوز أمر 29 نوفمبر 1955 بدعوتها إلى "أن يسهر المجلس على سير شؤون الدولة"، كما جاء في مشروع "لائحة بن صالح".

6) Debbasch (ch). L'assemblée nationale...op.cit. p.42.

مثل التّيار الثّاني النّواب الدّستوريون المنضبطون، كلّياً، لتعليمات القيادة التي لا ترى مانعاً في تجاوز المجلس لحدود صلاحيّاته التّأسيسيّة لكنها ترفض، قطعياً، أن يتحوّل المجلس التّأسيسي إلى سلطة تشريعيّة على شاكلة الأنظمة البرلمانيّة، كما يوحي بذلك مشروع "لائحة بن صالح". لذلك رأت هذه المجموعة أنّه من "حقّ المجلس الإطّلاع على سير شؤون الدّولة" لكن "بطريقة التّشاور مع الحكومة والتّعاون معها"، على حدّ تعبير الحبيب بورقيبة في تقريره لرفض "لائحة بن صالح". (7) كما رفضت هذه المجموعة تخصيص ميادين التّشاور مع الإصرار على أن يكون للحكومة وحدها حقّ الإشراف، دون مشاركة أو مراقبة، على كلّ شؤون الدّولة.

أمّا فيما يتعلّق بصياغة الدّستور، فإنّ إستراتيجية بورقيبة تمحورت حول الإطالة قدر الإمكان قبل الإعلان النهائي عن الدّستور الجديد حتّى يتسنى له دفع المجلس في اتجاه صياغة دستور "على مقياسه". (8) كما كان لضغط الأحداث (المدّ والجزر الذي شهدته العلاقات مع فرنسا لاكتمال السّيادة) دور في تلك الإطالة. ذلك ما تمّ، بالفعل، إذ تحوّل المجلس، تدريجيّاً إلى مؤسسة تقوم بعمل غير تأسيسي دون تأثير مباشر في اختيارات حكومة بورقيبة وسياساتها، فلم يعقد المجلس سوى جلستين فقط لمناقشة مشروع الدّستور سنة 1956، وجلسة واحدة سنة 1957، وتدلّ الإحصائيات الجمليّة على إنّ العمل التّأسيسي يأتي في المرتبة الثّانيّة مقارنة بدعم "سيادة الشّعب وتركيز استقلال البلاد" كما جاء في أغلب اللّوائح الصّادرة في تلك الفترة لمساندة عمل الحكومة وقراراتها واختياراتها. إجمالاً، من مجموع 52 جلسة عقدها المجلس على امتداد سنوات وجوده، بين أفريل 1956 وجوان 1959، لم يخصّص المجلس سوى 19 جلسة لإعداد الدّستور كانت متقطّعة ومتباعدة ممّا أثر في مردود النّواب وتركيزهم، نتيجة رغبة من بورقيبة في الإطالة والتّريث، وهو ما أكّده الباهي الأدغم في جلسة 18 أفريل 1956 "لا أرى مانعاً في الإطالة" بحجّة أنّ الدّستور

(7) الرّائد الرّسمي... عدد 2 ص 45.

(8) هذه العبارة نقلتها عن الباهي الأدغم، المساعد الأول للحبيب بورقيبة آنذاك، في لقاء خاصّ جمّعني به في جويلية 1986 حيث أخبرني أنّه نَبّه بورقيبة من إنّ الدّستور صيغ على مقياسه وإنّ "الشّعب، إن قبله احتراماً لنضال بورقيبة، فإنّه لن يقبله مع غيره".

لا يقع إعداده كلّ سنة أو سنتين".⁽⁹⁾ بالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه، يمكن تفسير رغبة بورقبيّة في تأجيل الإعلان عن الدّستور بعدم تبلور فكرة واضحة وموحّدة لدى نوّاب المجلس عن شكل نظام الحكم المنتظر باستثناء إشارات عامّة تضمّنها أمر 29 ديسمبر 1955 والبيان الانتخابي "للجبهة الوطنيّة" وهو قيام ملكيّة دستوريّة في مرحلة أولى ثمّ كان التخلّي عن هذا المشروع إثر إلغاء الملكيّة في جويلية 1957 وتمّ تعويضه بمشروع نظام رئاسي جمهوري. ذلك ما سنأكّد منه عند قراءتنا لمداولات نوّاب المجلس التّأسيسي للقضايا السياسيّة.

II - المجلس التّأسيسي والمسائل السياسيّة

لم تقتصر المسائل السياسيّة التي ناقشها نوّاب المجلس على الدّستور، بل طالّت أيضا مناقشة الميزانيّة وفي مناسبة الاطّلاع على مسار المفاوضات التّونسيّة الفرنسيّة وكذلك عند إلغاء الملكيّة وأخيرا في مناسبات ظرفيّة أخرى: قصف الطّيران الفرنسي لقرية سيدي يوسف، الخلافات مع الحكومة المصريّة، نشاط المعارضة اليوسفيّة... وتبقى القضية السياسيّة المحوريّة التي ألقت بظلالها على مجمل مداولات المجلس، هي دون منازع:

- تحديد شكل نظام الحكم الجديد،

- العلاقة بين السّلطات الثلاث.

- نظام برلماني أم نظام رئاسي؟ :

منذ انتخاب المجلس التّأسيسي كان اتجاه "الجبهة الوطنيّة"، الفائزة بكلّ مقاعد المجلس، هو إقامة نظام "مليّ برلماني"، حيث لم يسبق لزعيم "الجبهة الوطنيّة" الحبيب بورقبيّة أن شكّك في شرعيّة العائلة الحسينيّة المالكة، بل تجاوز ذلك إلى حدّ الإقرار بأنّ الأمراء الحسينيين "ساعدوا الأمة في نضالها من أجل الحرّيّة"، عند عودته من المنفى في 1 جوان 1955.⁽¹⁰⁾ كما أكّد

(9) الرّائد... عدد 9، ص. 182.

(10) Sylvira (F.), Le régime constitutionnel tunisien, *Revue française de sciences politiques*, n°2, juin 1960, pp. 361-394

الطاهر بن عمار، أحد أعضاء "الجبهة الوطنية"، قبل ثلاثة أيام فقط من إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية على أن تونس الغد ستكون ملكية برلمانية".⁽¹¹⁾ نجد نفس الموقف لدى أحمد بن صالح، أمين عام اتحاد الشغل، في حديث مطول مع جريدة لوموند الفرنسية، إثر الإعلان عن نتائج الانتخابات، عندما عبّر عن ميله لنظام شبيه بالنظام البريطاني.⁽¹²⁾

ذلك ما جعل المجلس يتّجه، دون اعتراض أو تحفظ من أي نائب، منذ بداية أشغاله إلى اختيار نظام برلماني "على الطريقة البريطانية" وصاغ مشروع دستور لنظام ملكي برلماني، لم ينشر كوثيقة رسمية بالرائد الرسمي التونسي، كما لم يعرض على النواب في جلسات عامة بسبب إلغاء الملكية في 25 جويلية 1957 وعرف باسم مشروع 9 جانفي 1957.⁽¹³⁾

احتوى مشروع دستور جانفي 1957 عدّة فصول تستجيب لقناعات النواب المتحمسين لمبدأ التوازن بين السلطات، إذ أخذت اللجنة المعدّة للمشروع بمبدأ النظام البرلماني القائم على أساس التوازن والتعاون بين سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية ثنائية: رئيس دولة ورئيس حكومة. يفترض النظام البرلماني، كأصل عام، تساوي كلّ سلطة من السلطتين (التنفيذية والتشريعية) مع الأخرى دون أدنى تبعيّة أو سيطرة لأحدهما على الأخرى وبقدر ما تكون الحكومة مسؤولة جماعيا أمام البرلمان فإن الحكومة تتمتع بحقّ حلّه، على إن هذا التساوي يعني، من ناحية أخرى، ضرورة التعاون بين السلطتين وذلك بتقرير علاقة متبادلة تربطهما، جدليًا، ببعضهما البعض.

أخذت اللجنة، التي أعدت مشروع دستور جانفي 1957، النموذج البريطاني مثالًا للاقتباس تكريسا لميل بعض النواب المؤثرين لهذا النموذج، أي أقرت مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية: الباي ورئيس الحكومة، والتعاون بين السلط بتثبيت مسؤولية الحكومة أمام السلطة التشريعية المجسدة في المجلس الوطني.

(11) المرجع ذاته.

(12) لوموند، 28 مارس 1956.

(13) يمكن أخذ فكرة عن هذا المشروع من خلال الرجوع إلى مداولات المجلس التأسيسي المنشورة بالرائد التونسي بين أفريل 1956 وجويلية 1957.

يتميّز النظام الملكي - البرلماني بخاصتين :

- ملكيّة تملك ولا تحكم،

- رئيس حكومة أوسع صلاحيّات وأقوى نفوذ من رئيس الدولة.

لقد كان الاتفاق والإجماع حاصلين، منذ البداية، على اعتماد النظام البريطاني نموذجاً للنظام السياسي التونسي الجديد، إذ أكد الحبيب بورقيبة، إثر انتخابه رئيساً للمجلس التأسيسي، على أنه "بداية من اليوم لن يسمح لغير الشعب في التحكم بمصير الشعب".⁽¹⁴⁾ لا يمكن أن يعني هذا التأكيد سوى الاستعاضة عن "سيادة الملك" بـ"سيادة الشعب" عن طريق من ينتخبهم، لذلك بادر مكتب المجلس، مباشرة بعد تكوينه، بالاتصال بالأمين باي و"اقترح" عليه تكليف الحبيب بورقيبة، بصفته رئيس المجلس التأسيسي، بتشكيل حكومة جديدة خلافة حكومة الطاهر بن عمار. إثر تكوين حكومة جديدة، برئاسة بورقيبة، تمّ تقديمها إلى المجلس التأسيسي، على طريقة الأنظمة البرلمانيّة، واغتم أحمد بن صالح، المعجب بالنظام البريطاني، الفرصة لدفع هذا المسار إلى مداه الأقصى بأن طلب من الوزراء، بصفته رئيس الجلسة نيابة عن جلّولي فارس المتغيّب، الجلوس في أماكنهم العادية إلى جانب بقيّة النواب، لأنهم "لا يزالون نواباً"، حسب رأيه.

لكن كان لبورقيبة رأي آخر، إذ بقي على حذره معترضا على المواقف الداعيّة لتقوية نفوذ المجلس التأسيسي في أيّ شكل من الأشكال، لذلك لم يطلب من المجلس تأييد برنامج الحكومة الجديدة، رغم سهولة الحصول على مثل ذلك التأييد، كما نجح في إبعاد مشروع "لائحة بن صالح"، المذكورة سابقاً، وعوّضها بلائحة لا تتكلم عن "مراقبة الحكومة" بل عن "التعاون والتشاور بين المجلس والحكومة".⁽¹⁵⁾ اعترض بورقيبة، أيضاً، على الفصل الثاني من القانون الداخلي للمجلس الذي "يمنع أيّة سلطة، غير المجلس، من إيقاف أعمال المجلس التأسيسي طالما لم يضع الدستور"، مبرّراً اعتراضه "بأنّ العلاقة بين

(14) الرائد الرسمي... عدد 1، ص.3.

(15) الرائد الرسمي... عدد 2، ص.44.

الحكومة والنواب لا يجب أن تقنن بل يجب أن تكون على قاعدة الثقة" (16) وكأنه يهين النواب للتعامل مع سلطة تنفيذية قوية غير مراقبة حتى في إطار نظام برلماني أنهت لجنة إعداد الدستور صياغته في 9 جانفي 1957.

لكن هذا المشروع لم ير النور، كما سبق أن ذكرناه، وتوقفت الأعمال التأسيسية للمجلس التأسيسي، وأصبح المجلس يجتمع لاستقبال الضيوف الأجانب أو، في أفضل الحالات، لمناقشة الميزانية دون تعديل، فاسحا المجال لحكومة بورقيبة لوضع أسس النظام السياسي الجديد منذ أن بدأ ميزان القوى يميل لصالح بورقيبة في علاقته بفرنسا وأيضا في علاقته مع الباي.

لم يساهم المجلس التأسيسي بأي دور مباشر في إضعاف نفوذ الباي، ولم يقع التعرض للباي ودوره ووضعه علنا سوى في جلسة 25 جويلية 1957 عندما وافق 94 نائبا بالإجماع على إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية. (17)

منذ يوم 25 جويلية 1957 اتخذ تاريخ تونس السياسي والمؤسساتي منعرجا جديدا ومسارا مغايرا تماما للمسار الذي تصوره مشروع دستور 9 جانفي 1957، وتغيرت المعطيات رأسا على عقب عندما تحولت وجهة المجلس التأسيسي من النظام الملكي الدستوري، على الشكل البريطاني، إلى النظام الرئاسي. علل بورقيبة هذا التوجه الجديد بما سببه النظام البرلماني لفرنسا من عدم استقرار سياسي مبدىا تحمسه لنظام رئاسي شبيه بالنظام الأمريكي. (18)

إثر نجاح بورقيبة في الحصول على دستور صيغ "على مقاسه" في جوان 1959، لم يخف ابتهاجه عندما صرح للصحفي الفرنسي جون دانيال في 1 سبتمبر 1960 بأنه هو النظام !!! (19)

(16) المصدر ذاته، عدد 3، ص.60.

(17) تغيب عن هذه الجلسة 4 نواب فقط، وهم : الهادي نويرة (في مهمة رسمية بالخارج) والطيب السحباني والمنجي سليم والصادق المقدم (أصبحوا سفراء).

(18) حديث للإذاعة السويسرية في 6 سبتمبر 1957، أورده :

Debbasch (Ch.), L'assemblée nationale...op.cit، p.51.

(19) "النظام هو أنا"، L'Express، 1 سبتمبر 1960.

لكن كيف وصلت الأمور إلى هذا الحد ؟ وكيف نجح بورقيبة في جعل النواب يصوغون دستور جوان 1959 "على مقياسه" ؟

إثر إلغاء الملكية وإضعاف المعارضة اليوسفية، بعد فرار زعيمها صالح بن يوسف إلى مصر، تعاظم نفوذ بورقيبة وأصبح ذلك الزعيم الأوحد الذي يتكلم ويقرر فينصت الجميع ينفذون، وخولت هذه المكانة توجيه نواب المجلس التأسيسي لاختيار نظام رئاسي عوض النظام البرلماني الذي كان قد بشر به أحمد بن صالح في بداية المداولات. ورغم هذا التحول سعى بعض النواب "إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه" بمحاولة إدخال شيء من المرونة على النظام الرئاسي المنتظر والسعي إلى جعله قريبا من النظام الرئاسي الأمريكي، حيث تتمتع السلطة التشريعية، الكونغرس ومجلس الشيوخ، بصلاحيات واسعة.

تصادمت الرؤى، طيلة المداولات، بين النواب المتمسكين بتدعيم صلاحيات السلطة التشريعية والنواب المؤيدين لوجهة نظر بورقيبة الراغب في تركيز سلطة تنفيذية، وتحديد سلطة رئيس الدولة، قوة غير مقيدة وغير محدودة الصلاحيات. عندما أنهت لجنة إعداد الدستور صياغة مشروع جديد في جانفي 1958. وأثناء مناقشة الفصول الخاصة بالسلطة التنفيذية في الجلسات العامة طالب الباهي الادغم، كاهية رئيس الحكومة، وأيده أحمد المستيري، وزير العدل، تحوير الفصل 72 من مشروع الدستور الجديد الذي ينص في قسمه الثاني على "إنّ الوزراء مسؤولون أمام رئيس الجمهورية أولا وبالذات وأمام مجلس الأمة"، مبررا اعتراضه بأن "رئيس الجمهورية هو الذي يقبل وهو الذي يختار وإذا لم تكف الإقالة فالقضاء موجود".⁽²⁰⁾ رغم اعتراض النائب المستقل محمود الماطري على تحوير الفصل عندما تساءل عن دور نواب الشعب في حالة "ظهور التناقض على أحد الوزراء"، فإنّ المجلس أيد، في آخر الأمر، اقتراح الباهي الادغم وتمّ تحوير الفصل 72 من مشروع الدستور.⁽²¹⁾

إجمالا لم يحتد الجدل، أثناء الجلسات العامة، حول صلاحيات السلطة التنفيذية وحدود نفوذها ومهامها كما حصل أثناء مناقشة صلاحيات السلطة

(20) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية - المناقشات - عدد 7، ص. 163.

(21) المصدر ذاته.

التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية عندما ارتفعت الأصوات وحمي النقاش بشكل يذكرنا بما تشهده البرلمانات التعددية من حدة في التخاطب وأحيانا ملاسنة.

- المجلس التأسيسي والتوازن بين السلطات: من يكسب الجولة : السلطة التنفيذية؟ أم السلطة التشريعية؟

تعتبر هذه المسألة من أهم ما أثير بالمجلس التأسيسي التونسي أثناء عمله التأسيسي لأن مسألة التوازن بين السلطات تبقى دائما حجر الزاوية لجميع الأنظمة السياسية، قديمها وحديثها، سواء كانت برلمانية أو رئاسية فميزان القوى بين مختلف السلطات الثلاث يحدد هوية النظام السياسي وتوجهاته.

بعد إلغاء الملكية والتخلي عن مشروع "دستور 9 جانفي 1957"، شرعت لجان المجلس التأسيسي في إعداد مشروع جديد على قاعدة النظام الرئاسي.

يعتمد النظام الرئاسي، عادة، مبدأ التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويبرز ذلك، بالخصوص، في استقلالية السلطة التشريعية وحقها في مراقبة السلطة التنفيذية وتجسم استقلالية السلطة التشريعية في ثلاثة مظاهر :

- اختصاص البرلمان وحده بالتشريع، إذ له وحده حق اقتراح القوانين وإقرارها،

- لا يجوز لرئيس الدولة حلّ البرلمان ولا دعوته للانعقاد ولا تأجيل أدوار انعقاده ولا فضّ اجتماعاته،

- لا يجوز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان، كما لا يحقّ للوزراء الاشتراك في المناقشات أو التصويت على القوانين.

حاول مشروع "دستور جانفي 1958" الالتزام بهذه المبادئ الأساسية والتأكيد على استقلالية السلطة التشريعية في كلّ الأحوال والظروف. كما مكن هذا المشروع السلطة التشريعية من مراقبة السلطة التنفيذية في الحالات الآتية : (22)

- مجلس الأمة له حق تكوين لجان تحقيق عند الاقتضاء بين أعضائه ويلزم الفصل 50 من مشروع الدستور رئيس الدولة مساعدة هذه اللجان بالإذن لموظفي الدولة تقديم كل ما تحتاجه اللجان البرلمانية من وثائق أو نوع من المساعدة،

- يلزم الفصل 77 رئيس الدولة اطلاع مجلس الأمة على السياسة التي يرسمها، ويقرّ مسؤولية الوزراء أمام مجلس الأمة فيما يتعلّق بسير إدارتهم، (23)

- شدّد المشروع على صلاحيات المجلس المالية : إذ لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهّد مالي إلا بعد موافقة مجلس الأمة، (24)

لا يمكن، كذلك، أن تدخل الحكومة أيّ تغيير على عناوين الميزانية أو أبوابها المقرّرة من قبل البرلمان إلا بعد مصادقته ممّا يمكن البرلمان من مراقبة مدى حسن التصرف المالي للحكومة،

- إذا كانت مسؤولية رئيس الدولة السياسية منتفية تماما أمام مجلس الأمة فإنّ الفصل 90 من مشروع الدستور ينصّ بوضوح على إنّ " رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة مسؤولون عمّا يرتكبونه من الخيانة العظمى وتقع محاكمتهم من طرف المحكمة العليا " التي تتركّب من أعضاء ينتخب مجلس الأمة ثلثيهم، سنويًا وسريًا، من بين النواب ويتكوّن الثلث الباقي من رجال القانون.

يتّضح، ممّا تقدّم، أنّ مشروع "دستور جانفي 1958" اجتهد للتوفيق بين سلطة تنفيذية قويّة وفاعلة وسلطة تشريعية لها من الاستقلال ومن الصلاحيات ما يمكنها من منع استبداد السلطة التنفيذية.

لكن هل سيقبل بورقيبة، المسكون بهاجس التفرد بالزعامة، هذا المشروع بعد التهديدات الجدية التي أصبحت تشكلها المعارضة اليوسفية على مستقبل نظامه؟

(23) أبقى هذا الفصل على شيء من الغموض في خصوص إلزام الحكومة، أو أحد أعضائها، على الاستقالة كما لم يقر مبدأ لائحة اللوم أو سحب الثقة.

(24) انظر الفصل 69 من مشروع الدستور (الملحق 09).

إنّ قراءة مداولات المجلس القومي التأسيسي تؤكد أنّ حكومة بورقيبة عملت جاهدة على إدخال تعديلات جوهرية على مشروع دستور جانفي 1958، في اتجاه توفير أكثر ما يمكن من صلاحيّات للسلطة التنفيذية لأنّ تاريخ تونس حسب بورقيبة " كان دائما تاريخ فتن"، ولا يمكن حسب هذا الاعتقاد ضمان الاستقرار السياسي الاجتماعي إلا بسلطة تنفيذية قويّة غير مقيدة بعدّة ضوابط وقوانين وحدود.

تجلّى حرص بورقيبة على دعم السلطة التنفيذية منذ الجلسة السادسة للمجلس القومي التأسيسي، أي منذ يوم 24 أفريل 1956.

شهدت الجلسات الأولى للمجلس التأسيسي بروز اتجاه يقوده أحمد بن صالح، أمين عام اتحاد الشغل، ويضمّ النواب المنتمين لاتحاد الشغل وبعض النواب المستقلين، مثل محمود الماطري، وبعض المنتمين لحزب الدستور ممّن صنّفهم الباحث شارل ديباش ضمن "يسار الدستور"، مثل النائب علي البلهوان.⁽²⁵⁾

تمسك هؤلاء النواب، منذ الجلسة الأولى، بضرورة اعتبار المجلس التأسيسي سلطة تشريعية بسبب عدم وجود مؤسسة تقوم بمهمة التشريع آنذاك، وأكد أحمد بن صالح، في الجلسة السادسة، على وجوب " أن يسهر المجلس على شؤون الدولة"،⁽²⁶⁾ أيّده في دعوته علي البلهوان.⁽²⁷⁾ لكن في مقابل هذه الدعاوات وقفت حكومة بورقيبة، ومن يساندها من النواب، ضدّ أيّة محاولة لتدعيم نفوذ المجلس التأسيسي، إذ تساءل النائب محمد بن رمضان، مستغربا، عن دور المجلس ولم يخف تخوّفه من أن " ينقلب المجلس إلى برلمان"،⁽²⁸⁾ كما أكد الباهي الادغم، العضد الأيمن لبورقيبة، أنّ السهر على شؤون الدولة يبقى، في كل الحالات، من مشمولات الحكومة.

25) Debbasch (Ch.), L'assemblée nationale...op.cit., p.42.

(26) الرائد الرسمي التونسي - المناقشات - عدد 2، ص.41.

(27) جاء في كلمة علي البلهوان في هذه الجلسة "ليس لنا اليوم من يمثّل إرادة الشعب غير هذا المجلس فلو كان لنا مجلس تشريعي آخر لكان الأمر له". المصدر ذاته، ص.44.

(28) المصدر ذاته، ص.42.

يعكس هذا الاختلاف، في حقيقة الأمر، تصوّرين مختلفين للعلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. تأكّد هذا الاختلاف عند مناقشة فصول مشروع "دستور 1958" الخاصة بباب السلطة التشريعية التي حافظت على جوهر مشروع "دستور 1957" وروحه، عندما وسّع هذا الأخير في صلاحيات السلطة التشريعية ضمن مشروع النظام البرلماني المزمع تركيزه.

تواصل تمسك عديد النواب بمبدأ التوازن بين السلطات حتى بعد إلغاء الملكية والتخلي عن مشروع النظام البرلماني لفائدة نظام رئاسي. (29) نذكر في هذا السياق ما حصل أثناء مناقشة الفصل 54 من مشروع "دستور 1958"، الذي يمنع منح السلطة التنفيذية حق إصدار القوانين، (30) حيث طالب الباهي الأدغم تحويله لمنح السلطة التنفيذية حق إصدار القوانين " لغرض معين ولمدة محدودة"، (31) وجاءه الدعم من النائب الصادق المقدم عندما دعا إلى "... منح السلطة التنفيذية حق أخذ القوانين لمواجهة الطوارئ... كالحروب أو الكوارث". (32) غير إن أحمد بن صالح رأى أن "هناك من يعتبر حالة استثنائية ويستند على الدستور في أخذ السلطة ولذا من الأفضل بقاؤها بيد المجلس"، واقترح أن يكون الغرض المعين والمدة المحدودة التي يحقّ أثناءها للسلطة التنفيذية إصدار القوانين أن تكون بموافقة المجلس أو بقرار منه". (33)

(29) تراجع تأثير هذه المجموعة خاصة إثر دخول أحمد بن صالح إلى الحكومة، كوزير للصحة، ووفاء علي البلهوان والتحاق رشيد إدريس بالسلك الدبلوماسي، ولكن الأصوات المنادية داخل المجلس بضرورة التوازن بين السلطات، مثل النائب محمود المطايري، غير إنها فشلت في فرض رؤيتها في الصياغة النهائية للدستور.

(30) جاء في تقرير المقرر العام للدستور دواعي اقتراح الفصل 54 بأنه "كثيرا ما رأينا، خصوصا في الدستور الفرنسي، الإفراط في الإنابة، فيأتي مثلا المجلس التشريعي المنتخب من الشعب وأموريته سن القوانين ويتخلى مؤقتا عن هذا الواجب ويكلف به السلطة التنفيذية... هذا لا محالة فيه نوع من تحديد سلطة المجلس التشريعي الذي انتخب لسن القوانين نيابة عن الشعب ولذا رأينا عدم التسامح في هذا الفصل ليبقى المجلس التشريعي حريصا على القيام بواجبه". الرائد الرسمي للجمهورية التونسية - المناقشات - عدد 7، ص. 151

(31) المصدر ذاته، ص. 152.

(32) المصدر ذاته، ص. 151.

(33) المصدر ذاته، ص. 152.

تواصل الإختلاف بين التيارات في عديد المناسبات، خاصة أثناء القراءة الأولى لباب السلطة التشريعية من مشروع دستور جانفي 1958. ونورد فيما يلي بعض الأمثلة :

- أثناء مناقشة الفصل 60 من مشروع الدستور الذي يمنع النواب اقتراح مصاريف للميزانية إلا بإذن من رئيس الجمهورية، وطمان أحمد المستيري، وزير العدل، النواب المتحفظين على هذا الفصل بأن فكرة موافقة رئيس الجمهورية لا تعتبر تدخلا أو رخصة في تدخل رئيس السلطة التنفيذية في شؤون السلطة التشريعية، بل هي مسألة لها أسبابها الفنية ولا نحتاج إلى القول بأن هذا الباب موجود في بعض الدساتير للدول التي تعتبر مثالا في الديمقراطية بحيث أن المسألة متعارفة، ولا نقول أن دستور فرنسا ذكرها سنة 1946 في فصل من فصوله، ودستورها لا يعرف بأنه ديكتاتوري. ذكرت ذلك تطمينا لبعض الخواطر التي ربما رأت شيئا من التدخل من السلطة التنفيذية في شؤون السلطة التشريعية".⁽³⁴⁾ جاءت هذه التطمينات إثر ما أبداه النائب النقابي محمود الخياري من اعتراض على هذا الفصل لأن الميزانية ليست أمرا سماويا لا يغير ولا يبذل" على حد تعبيره، وتبعا لذلك بإمكان النواب اقتراح مصاريف إضافية، سواء كان ذلك في اللجان أو في الجلسة العامة وإلا ما الفائدة من وجود المجلس"، على حد قول النائب المستقل محمود الماطري.⁽³⁵⁾

- كما كان الفصل 62 من مشروع الدستور، الذي يمنع الحكومة من إدخال تغيير على الميزانية إلا بعد موافقة المجلس، مناسبة أخرى لظهور الاختلاف في الرأي بين الاتجاهين المذكورين، وتجاوزت المناقشة حول هذا الفصل حدود الجدل العادي إذ احتد النقاش بين الباهي الادغم، ممثل الحكومة، والنائب المستقل محمود الماطري. شهدت المناقشة حول الفصل 62 تقلبات في موازين القوى بين الاتجاهين : إذ انضم إلى مجموعة المنادين بالتوازن بين السلطات جلولي فارس، رئيس المجلس، وبعض النواب المنتمين لاتحاد

(34) المصدر ذاته، عدد 11، ص. 238.

(35) المصدر ذاته، ص. 237.

الصناعة التجارة والصناعة كالنائب عبد السلام عاشور الذي ذكر بأنه لو "عرضنا ميزانية على المجلس ثمّ بعد ذلك تتصرف فيها السلطة التنفيذية وتغيرها حسبما تريد فتصير وكأننا لم نعرضها، ولا داعي لعرضها للمناقشة فيها".⁽³⁶⁾ كان هذا الدعم حاسماً أثناء التصويت إذ تمّ الإبقاء على الفصل 62 في صيغته الأصلية أثناء القراءة الأولى، لكنّ الحكومة تداركت الأمر في القراءة الثانية ونجحت في الحصول على الأغلبية المؤيدة للحذف، شهد النقاش حول الفصول الخاصة بالسلطة القضائية من مشروع دستور جانفي 1958 نفس الانقسامات ونفس الاتجاهات، لأنّ هذه المسألة تدخل في صلب العلاقة بين السلطات الثلاث : إذ جاء في التقرير الذي تلاه المقرّر العام للجنة السلطة القضائية إنّ الآراء داخل اللجنة انقسمت بين مؤيد لسلطة قضائية مستقلة استقلالاً تاماً وبين من ينادي بأن يكون للسلطة التنفيذية دور في مجال القضاء خاصة في مستوى تسمية القضاة.⁽³⁷⁾ اختلف النواب، أيضاً، عند مناقشة الفصول المحدثّة للمحكمة العليا حيث اعترض النواب الداعمون للسلطة التنفيذية على التّصيص على صفات الأشخاص المحالين على هذه المحكمة بدعوى إنه "لا يمكن تصوّر أن يرتكب رئيس الجمهورية الخيانة العظمى"، كما جاء في تقرير النائب الهادي بوسلامة من اتّحاد الصناعة والتجارة.⁽³⁸⁾ لكنّ النواب الداعمين لسلط تشريعية قويّة ومستقلة رفضوا هذا التبرير وتمسكوا بضرورة التّصيص على صفة الأشخاص المحالين على المحكمة العليا بالدستور لأنّ هذه المحكمة لم تتكوّن لعموم الناس"، كما جاء في كلمة النائب محمود الماطري.⁽³⁹⁾

III - حصيلة مداولات المجلس أو غلبة السلطة التنفيذية

يمكن الوقوف على خمسة استنتاجات أساسية تشكّل إطاراً عاماً لفهم مسار المداولات وقراءتها قراءة تاريخية :

(36) المصدر ذاته، ص. 248.

(37) المصدر ذاته، عدد 8، ص. 182.

(38) المصدر ذاته، عدد 11، ص. 266.

(39) المصدر ذاته.

أولا : إنّ الاختلاف في المواقف كان يقوده، غالبا، مفهومان مختلفان للنظام الرئاسي :

مفهوم يرى أنّ النظام الرئاسي يكمن، أساسا، في سلطة تنفيذية قويّة : وقد برّر أصحاب هذا الرأي تمسّكهم بحذف عديد الفصول من مشروع دستور جانفي 1958 إمّا بحجّة إنّها تدخل ضمن مشمولات القانون، كالفصل السادس الخاص بمنع الجمع بين الجنسيّة التونسيّة وأيّة جنسيّة أخرى، أو بحجّة تعارضها مع مبدأ النظام الرئاسي، كالفصل 50 من مشروع الدستور الخاص بإحداث لجان مراقبة والفقرة الثّانية من الفصل 77 التي تقرّ مسؤوليّة الوزراء أمام مجلس الأمة.

مفهوم آخر ظلّ أصحابه طيلة المداولات يصرون على ضرورة إيجاد حدّ أدنى من التّوازن بين السلطات وكانوا غير راضين، أو على الأقل غير متحمّسين، للصياغة النّهائية للدستور، ممّا جعل الحبيب بورقيبة يعمل على طمأننتهم بمناسبة الإعلان عن الدستور يوم 1 جوان 1959 مبرّرا دوافع تقويّة نفوذ رئيس الدّولة في فصول الدستور بما في " **النظام البرلماني من خطر...** كالذي آلت إليه الجمهوريّة الثّالثة والجمهوريّة الرّابعة بفرنسا عندما كان الأمر راجعا إلى اعتبار الحكومة نائبة عن البرلمان".⁽⁴⁰⁾

ثانيا : لم يكن جميع النّواب منقسمين آليّا إلى الاتجاهين المذكورين بل يمكن تصنيفهم إلى قسمين باعتماد مقياس الاستقرار والثّبات على الموقف أو التّذبذب وتغيير المواقف والمواقع :

مجموعة حافظت طيلة المداولات على مواقعها وتميّزت بالثّبات وانسجام الأفكار، نذكر منها بالخصوص الباهي الادغم ومحمود الماطري.⁽⁴¹⁾ إذ ظلّ الأول، طيلة المداولات، داعما لمبدأ تقويّة نفوذ السلطة التّنفيذية في حين لم يتزحزح الماطري عن دعوته إلى دعم صلاحيّات السلطة التشريعيّة الشّيء

(40) المصدر ذاته، عدد 14، ص. 351.

(41) كان الباهي الادغم، أثناء مداولات المجلس القومي التّأسيسي، كاهية رئيس الحكومة ثمّ، بداية من 25 جويلية 1957، أصبح كاتب دولة للرئاسة، ما يعادل حاليا وزيرا أول، أمّا محمود الماطري فقد تولى، إضافة إلى صفته النيابيّة، مهمّة وزارة الصحة من 15 أفريل 1956 إلى 29 جويلية 1957.

الذي جعل الطبيب المهيري، النائب ووزير الداخلية، يخصّه بالذكر عندما خاطب النواب الدّاعين إلى التّوازن بين السّلطات واعترف له بأنّه دائم التّذكير "بحقوق هذا المجلس وبنوع من التّخوّف فيما يتعلّق بالسّلطة التّنفيدية".⁽⁴²⁾

أمّا المجموعة الثّانية، وهي الأغلبية، فتميّزت بتغيير مواقعها، ويمكن تقسيمها، بدورها، إلى مجموعتين فرعيتين :

مجموعة متأرجحة بين الاتجاهين المذكورين ونخصّ بالذكر النّواب المنتمين لاتّحاد التّجارة والصّناعة كالنائب عبدالسلام عاشور. ويعود هذا التّأرجح إلى عدم وضوح برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي ومراوحتة بين الليبرالية ورأسمالية الدّولة ممّا ساهم في تردّد هذه المجموعة وعدم حماسها لدعم صلاحيّات رأس الجهاز التّنفيزي (أي رئيس الدّولة)، خوفاً من إمكانية تجاوز نفوذه المجال السّياسي ليشمل النّواحي الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتنافى مع المبدأ الرأسمالي التقليدي "دعه يعمل دعه يمر".

مجموعة تخلّت عن مواقعها الأولى وأصبحت إمّا محايدة أو منسجمة مع الاتجاه المقابل، وتتكوّن، أساساً، من النّواب المنتمين لاتّحاد الشّغل الذين كلّفوا بمهام حكومية مثل أحمد بن صالح الذي أبعد عن الأمانة العامة لاتّحاد الشّغل في 26 ديسمبر 1956 من قبل أحمد التّليلي والحبیب عاشور، بتحريض من بورقيبة، ثمّ تولّى مهمّة كتابة الدّولة للصّحة بداية من 29 جويلية 1957 وأصبحت، تبعاً لذلك، حلّ تدخّلاته مقتضبة، محدودة وحيادية.

ثالثاً : اختلّ ميزان القوى جذرياً وبصفة واضحة أثناء القراءة الثّانية لمشروع الدّستور لصالح الاتّجاه الدّاعم لصلاحيّات رئيس الدّولة على حساب السّلطتين التّشريعية والقضائية ويعود ذلك إلى :

- إزاحة بن صالح من الأمانة العامة لاتّحاد الشّغل ودخوله الحكومة، الشّيء الذي جعله يبتعد عن "لجنة التّسيق والتّوطئة" ويضعف، نتيجة ذلك، من حضور اتّحاد الشّغل داخل المجلس التّأسيسي وتحديددا داخل لجان إعداد الدّستور ممّا أثر سلباً في الدّعوة إلى إقامة نظام متوازن السّلطات التي كان أحمد بن صالح من أشدّ المدافعين عنها،

- وفاة المقرّر العام للدستور، النائب علي البلهوان، الذي عرف بدفاعه عن مبدأ التوازن بين السلطات سواء داخل لجان إعداد الدستور أو أثناء الجلسات العامة.

كان لغياب النائبين بن صالح والبلهوان الأثر الكبير في الشكل النهائي الذي ظهر عليه الدستور وما تضمنته من نقائص، إذ تكفي مقارنة سريعة بين توطئة مشروع دستور جانفي 1957، الذي تم الاستغناء عنه، مع توطئة دستور جانفي 1959 للتأكد من أهمية مساهمة هذين النائبين، ففي التوطئة الأولى نجد مثلاً :

"... احترام ميثاق الأمم المتحدة واستعمال رؤوس الأموال لفائدة الشعب والقضاء على الإقطاع والاحتكار..."، وهي أفكار ومصطلحات غير بعيدة عن ما ورد في التقرير الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن مؤتمر اتحاد الشغل سنة 1956.

أمّا في التوطئة الثانية فلا نجد سوى عبارات من نوع :

"... التعلّق بالمثّل العليا للإسلام وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في إطار العدالة الاجتماعية..."

وفي خصوص المؤسسات نجد في توطئة مشروع دستور جانفي 1957 :

"... تركيز ديمقراطية حقيقية على أساس التمثيل الشعبي ومن خلاله تركيز نظام سياسي مستقر..."، وهي أفكار وردت في مناسبات عديدة، أثناء الجلسات العامة، على لسان بعض النواب مثل علي البلهوان ومحمود الماطري. أمّا في توطئة دستور جوان 1959 فتختفي عبارة "التمثيل الشعبي" لتترك مكانها "السيادة الشعب".

يعود السبب الثالث في اختلال موازين القوى داخل المجلس إلى نشاط "المعارضة اليوسفية"، إذ كشف بورقيبة في جلسة 16 أكتوبر 1958 لنواب المجلس التأسيسي عن إحباط محاولة لاغتياله من قبل بعض أنصار صالح بن يوسف. (43) استغل بورقيبة التجاء المعارضة إلى أساليب عنيفة لتبرير تمسكه بتدعيم نفوذ رئيس الجمهورية على كل المؤسسات الأخرى.

(43) المصدر السابق، عدد 6، ص. 144.

أما السبب الرابع فهو مرتبط باستمرار الصّراع مع فرنسا على جميع المستويات، وفي هذا السّياق نذكر إيقاف فرنسا، بداية من سنة 1957، العمل بالاتفاقية المالية والاقتصادية المبرمة مع تونس في 3 جوان 1957 والتي التزمت فرنسا بموجبها تقديم إعانة مالية إلى تونس مقابل فتح حدود البلدين أمام البضائع الفرنسية والتونسية. كما احتدت الخلافات بين البلدين، طيلة فترة مداولات المجلس التأسيسي حول القضية الجزائرية والجلء العسكري عن تونس.

مكنت هذه الأوضاع حكومة بورقيبة، مرة أخرى، من تبرير دعوتها دعم نفوذ صلاحيات رئيس الجمهورية بتجريد مشروع الدستور من كل الأحكام التي لا تتماشى مع مفهومها للنظام الرئاسي وخاصة أثناء القراءة الثانية لمشروع دستور جانفي 1958 حيث استعمل أعضاء الحكومة جميع الوسائل لتوجيه صياغة الدستور حسب الوجهة التي أرادها له بورقيبة.

احتدّ الجدل بين أعضاء الحكومة وبعض النواب حول ثلاثة فصول من مشروع الدستور: (44)

- الفصل 44 : بخصوص من له الحقّ في طلب اجتماع مجلس الأمة، حيث احتدّ النقاش بين النائبين محمود الماطري ومحمد بلّونة، من جهة، والباهي الأدغم، كاتب الدولة للرئاسة، من جهة أخرى، عندما اعترض هذا الأخير على تمكين رئيس مجلس الأمة من طلب عقد جلسة استثنائية للمجلس، كما هو الشّأن بالنسبة لرئيس الجمهورية أو ثلث النواب، في حين رأى النائب بلّونة أنّ منح حقّ طلب جمع المجلس لرئيس الجمهورية هو "تنازل من النواب أمّا منحه لرئيس البرلمان فهو حقّ مشروع باعتبار رئيس البرلمان ممثلاً لكلّ النواب"، (45)

- الفصل 62، ثم الفصل 85 : حيث أثارت كلمة النائب بلّونة، بخصوص حقّ رئيس الجمهورية إصدار العفو، معارضة الباهي الأدغم معبراً عن "شعوره

(44) انظر مشروع دستور جانفي 1958 بالملاحق.

(45) الرائد الرسمي... عدد 4، ص. 107.

بالقلق" بسبب ما لاحظته من "ضياع الوقت في المناقشة الفارغة بينما لا يقع التعليق على الأمور الجوهرية التي هي أساس الدستور" حسب رأيه. (46)

رابعا : كان حضور الاتجاه الداعم للسلطة التشريعية بارزا أثناء إعداد الدستور من قبل اللجان، (47) إذ احتوى مشروع دستور جانفي 1958 عديد الفصول الضامنة للتوازن بين السلطات الشيء الذي جعل الحكومة تطالب بحذف عدة فصول أثناء الجلسات العامة مما أثار احتجاج النائب النقابي مصطفى الفيلاي، رغم انتمائه في الآن نفسه للحكومة، عندما طالب في إحدى الجلسات بإيقاف المداولات حتى "يبقى شيء في الدستور"، على حد تعبيره. (48)

خامسا : لئن نجحت حكومة بورقيبة في فرض مقترحاتها على المجلس التأسيسي في القراءة الثانية لمشروع دستور جانفي 1958، فإن تلك المقترحات لم تتجح، غالبا، في كسب إجماع النواب خصوصا كلما تعلق الأمر بتجريد السلطة التشريعية من بعض الصلاحيات وقد أثبتت نتائج الاقتراع على حذف بعض الفصول أن إلغائها تم بأغلبية ضعيفة. (49)

إجمالا، انقسم المجلس في خصوص المسائل السياسية (شكل النظام، الفصل بين السلطات ومسألة "الحريات") إلى مجموعتين متباينتين مع نجاح المجموعة الداعمة للسلطة التنفيذية في فرض رؤيتها وإن كان ذلك بعد صعوبات وجدل طويل وشاق وأحيانا حاد.

يدفعنا هذا الاستنتاج إلى التساؤل عن مدى محافظة المجلس على نفس هذا الانقسام أثناء مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية ؟

(46) المصدر ذاته، عدد 13، ص. 315.

(47) لم يخف الباهي الادغم استثنائه بخصوص عمل اللجان، إذ عقب على إحدى تدخلات النائب محمد بللونة بخصوص الفصل 44 من مشروع الدستور بأن "البيانات التي أدلى بها النائب المحترم السيد محمد بللونة حقيقة أعطينا أضواء جديدة على الجو الموجود في اللجنة التي تكلفت بهذا، وهذه الأضواء هي في الحقيقة أضواء الالتباس، لم أكن أتوقع أن لجنة قانونية لسن دستور أن يقع هذا الخلط في أذهانهم..." الرائد الرسمي للجمهورية التونسية - المناقشات - عدد 11، ص. 296.

(48) المصدر ذاته، عدد 12، ص. 301.

(49) حذف الفصل 48 من مشروع الدستور بـ 49 صوتا والفصل 62 بـ 40 صوتا من جملة 75 نائبا حضروا جلسة 5 فيفري 1959.

IV- المجلس التأسيسي والمسائل الاقتصادية والاجتماعية

ناقش المجلس السياسة الاقتصادية لتونس المستقلة في مناسبتين :

- أثناء مناقشة ميزانية الحكومة الخاصة بالسنة المالية 1957-1958،
- أثناء مناقشة توطئة الدستور.

في كلا المناسبتين شهد النقاش اختلافا في الرأي وتضاربا في المواقف وانعكس الانتماء الاجتماعي للنواب على مواقفهم ونسوا انتماءهم إلى حزب واحد وأحيانا إلى حكومة واحدة مثلما حصل عند مناقشة مبدأ "الملكية" حيث كان الاتفاق على إقرار مبدأ "حق الملكية" شكليا غير إنه سرعان ما برزت اختلافات عميقة وانقسم النواب مجددا بين رافض "...للاقطاع... وآخر خائف على الملكية الخاصة حتى لا تضع فنصبح شيوعيين أو اشتراكيين..."، كما جاء في تقويم بورقيبة للجدل المطول بين نواب المجلس حول "الملكية الخاصة".⁽⁵⁰⁾

اللافت في المداولات الخاصة بـ "حق الملكية" هو اقتصار الاختلاف في تأويل هذا المبدأ على النواب المنتمين إلى المنظمات المهنية في حين التزمت الحكومة، في البداية، بموقف حيادي حتى تحافظ على تماسكها خاصة وهي تضم وزراء ينتمي بعضهم إلى اتحاد الشغل، مثل مصطفى الفيلالي، وإلى اتحاد الصناعة والتجارة مثل الفرجاني بالحاج عمّار. لكن هذا الانسجام لم يدم طويلا إذ سرعان ما طفا الاختلاف على سطح المداولات منذ الجلسة الثانية للمجلس التأسيسي المخصصة لمناقشة مشروع الدستور وتحديد الفصل المتعلق بـ "حق الملكية".

لم يقتصر الاختلاف في الرأي على تأويل مبدأ "حق الملكية" بل طال أيضا مفهوم "الاستقلال الاقتصادي" حيث تعددت القراءات لهذا المبدأ وكانت تصبّ في تأويلين محوريين :

(50) ممّا جاء في نفس الخطاب "إننا كلّنا، والأغلبية الساحقة من الأمة، تؤيد احترام الملكية الفردية لكن إذا لم تمس المصلحة العامة" ممّا يوحي بإمكانية فرض قيود على "حق الملكية". المصدر السابق، عدد 5، ص. 137.

تأويل النواب المنتمين لاتّحاد التجارة والصّناعة الذين يفهمون الاستقلال الاقتصادي بأنّه لا يعدو أن يكون سوى حماية البضائع التّونسيّة وتشجيع التصدير مثلما تجلّى في مطالبة النائب محمّد لصفّر جراد الحكومة إنشاء بنك لمساعدة الحرفيين على شراء الموادّ الأوليّة وتسويق إنتاجهم في الخارج. (51)

تأويل النواب المنتمين لاتّحاد الشّغل بمن فيهم مصطفى الفيلالي، وترجموا الاستقلال الاقتصادي بضرورة تأميم أراضي المعمرين منذ فيفري 1959 مع ما يمكن أن يتسبّب فيه هذا الموقف من حرج للحكومة التّونسيّة في علاقتها الهشّة بالحكومة الفرنسيّة الشّيء الذي دفع الباهي الادغم إلى تنبيه الوزير مصطفى الفيلالي وتذكيره بالتزاماته الوزاريّة. (52)

يمكننا استنتاج الآتي :

اقتصار المداوولات الاقتصاديّة على محورين فقط وهما: النظام الجبائي والاستقلال الاقتصادي، ويبرّره عدم استقرار الأحوال السّياسيّة في البلد وعدم تبني الحكومة لبرنامج اقتصادي واضح ومتكامل بسبب عدم التخلّص النهائي من الاستعمار فالحكومة التّونسيّة كانت آنذاك مقيدة ومنقوصة السّيادة بفعل شروط الاتّفاقيّة الماليّة مع فرنسا وأيضا استمرار وجود المعمرين الفرنسيين بالأرياف التّونسيّة والقواعد العسكريّة الفرنسيّة ببعض المدن التّونسيّة.

(51) الرّائد الرّسمي التّونسي... عدد 11، ص. 241.

(52) جاء في كلمة الباهي الادغم في تلك الجلسة مخاطبا مصطفى الفيلالي "لا يمكن للشّخص - أي النائب - مهما تجرّد، أن يتجرّد عن صفته الحاليّة ومسئوليّته الحكوميّة هي نفسها فعندما يبدي رأيا مثل هذا ربّما ليست له ثقة حتّى في البرنامج الذي سيسنّه، أي يلزم أن يفرض عليك الدّستور على كون الملكيّة لا تكون إلا تونسيّة بينما أنت تسعى جاهدا في حل مشكلة أمامك تتمثّل في 100 ألف هكتار وأكثر في كفيّة استهلاكها وتوزيعها حتّى تهضم الذي أمامك عند ذاك يمكن أن تكلمنا على الملكيّة كلها، ولذا نترك الملكيّة كلها ونعرف كيف نتخلص منها"، انطلاقا من هذه الرّؤية طالب الباهي الادغم أن ينصّ الفصل 33 من مشروع الدّستور على إنّ "حقّ الملكيّة مضمون ويمارس في حدود القانون" أي عدم تضمّن الفصل على لفظة "مواطن" ممّا يوحي بمنع الأجانب من حق الامتلاك مثلما اقترحه النّائبان النّفايتان مصطفى الفيلالي ومحمود الخباري، وتحصّل اقتراح الباهي الادغم على 55 صوت من جملة 72 نائبا حاضرا. الرّائد الرّسمي للجمهوريّة... عدد 12، ص. 287.

تكرّر الانقسام "التقليدي" للنواب بين :

- "نواب الحكومة" ومعهم هذه المرة النواب المنتمين لاتحاد الصناعة والتجارة بحكم عدم اعتراض الحكومة على التمشي الليبرالي،
- النواب المنتمين لاتحاد الشغل، بمن فيهم الذين تولّوا مهامًا وزارية مثل أحمد بن صالح ومصطفى الفيلالي، بحكم عدم تبني الحكومة، إلى حدود تلك الفترة، لتقرير الاتحاد الاقتصادي المعلن منذ مؤتمر 1956.

- "تحديث المجتمع وتجديد الثقافة" بين المبادرة والانتظار :

ساهم المجلس التأسيسي، نسبيًا، في وضع أسس المجتمع الجديد معاضدا حكومة بورقيبة في ما اتخذته من إجراءات جريئة ومبكرة لتحديث المجتمع التونسي كإصدار مجلة الأحوال الشخصية المانعة لتعدد الزوجات وإلغاء الأحباس وتأسيس مدرسة جديدة... وهي إجراءات اتخذت خارج قاعات المجلس التأسيسي لذلك اقتصررت علاقة هذا المجلس بالمسائل الاجتماعية في التعبير عن رؤيته وتصوره لملاحم المجتمع التونسي الجديد في ظرفية تميّزت بـ:

- حرص الحكومة على المحافظة على تماسكها وعلى وحدتها خاصة وهي تضمّ، إلى جانب أعضاء الديوان السياسي، خمسة وزراء ينتمون إلى اتحاد الشغل ووزيرين ينتمون إلى اتحاد التجارة والصناعة التقليدية ووزير مستقل، لذلك كانت، غالبًا، تسعى إلى اتخاذ مواقف توفيقية وتعمل على تأجيل القضايا الخلافية إلى مناسبات أخرى ملائمة،

- اعتراض الحكومة على سعي النواب المنتمين إلى منظمات مهنية إلى الدفاع عن مصالح منظورهم بدعوى تغليب المصالح العليا للبلاد ومراعاة عدم اكتمال السيادة واستمرار النشاط المسلح للمعارضة اليوسفية.

لم تمنع هذه الظرفية نواب المجلس التأسيسي من عدم تفويت أي فرصة، سواء أثناء المداولات التأسيسية أو المداولات غير التأسيسية، للتعبير عن آرائهم والدفاع عن مصالح فئات معينة، وحصل ذلك أثناء المناسبات الآتية :

- تصوّر المجتمع الجديد : تبقى مناقشة توطئة مشروع دستور 1957 أكثر المواضيع إثارة للجدل حول جوهر القضايا الاجتماعية عندما تجادل النواب، بكل وضوح، حول مستقبل العلاقات الاجتماعية أي هل يكون بتونس الجديدة صراع طبقي أم وفاق طبقي ؟

كانت المداولات حادة وحامية لأنّ الأمر يتعلّق بمسألة مصيرية غير عنها، بكل وضوح، النائب فرجاني بالحاج عمّار، أمين عام منظمة الأعراف، عندما طالب بحسم هذا الاختلاف بالتّصيص في التّوطئة على نوعيّة النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ستلتزم به الدولة الوطنية على أيّ أساس.

كانت الظروف التي تعيشها تونس آنذاك، في سنوات الاستقلال الأولى، لا تسمح بتعميق الاختلافات بين نواب ينتمون إلى قائمة انتخابية واحدة وشركاء في نظام واحد وإن اختلفت المواقع لذلك خير بورقية عدم الحسم في هذه المسألة وتأجيل النظر فيها إلى فرصة لاحقة ودعوة المجلس التأسيسي إلى تأخير النظر في التّوطئة إلى ما بعد مناقشة مشروع الدستور عكس ما جرت به العادة في المجالس التأسيسية الأخرى. لقد فرضت مهام عاجلة أخرى نفسها وكانت ملفات مثل مستقبل نظام البايات، والعلاقات المضطربة مع فرنسا، والمعارضة اليوسفية، والقضية الجزائرية... لا تحتلّ التأجيل ولها الأوليّة على مسألة "العلاقات الاجتماعية" لذلك لم يكن بورقية متعجلاً لحسمها قبل غيرها لكنّه لم يمانع أن ينظر المجلس في مسائل اجتماعية أخرى ملحة وحلّها يساعد على تركيز النظام الجديد وتأمين الاستقرار السياسي مثل :

- حقوق المرأة : انقسم نواب المجلس بين مؤيد لحق المرأة في المشاركة في الانتخابات وبين معترض على مشاركتها أو مقيد لهذا الحق. برز هذا الاختلاف منذ أن طرحت مسألة "حق المرأة في الانتخابات" على لجنة السلطة التشريعية عندما كشف مقرر اللجنة عن وجود "صراع... حول هذا الموضوع، وانقسمت اللجنة إلى شقين ودام الجدل يومين، ونتيجة لهذا الجدل وقع التصويت وأقرّت الأغلبية حق المرأة في الانتخابات بصوت واحد وهذا ما يبين لكم أنّ المعركة كانت حامية والمواقف حادة".⁽⁵³⁾ لم يكن التصويت داخل لجنة السلطة التشريعية كافياً لحسم الموقف وتحقيق الإجماع بل

(53) الرائد الرسمي للجمهورية... عدد 4، ص. 88.

استمرّ الجدل واستمرّ معه الخلاف في الرأي داخل الجلسة العامة وانقسم النواب مجدداً بين :

- معترض مبدئياً على منح المرأة هذا الحق باعتبار "عدم أهليّتها"، (54)

- معترض على مشاركة المرأة في الانتخابات مؤقتاً مع اقتراح أن تكون مدّة المنع 10 سنوات، (55)

- مؤيد لمنح هذا الحق إلى "المرأة العاملة والمرأة المتفّقة فقط". (56)

أثناء القراءة الأولى، وحَتّى أثناء القراءة الثّانية، للفصل 27 من مشروع الدّستور، الخاص بحق المرأة من عدمه في المشاركة في الانتخابات، حصل إجماع على عدم أهليّة المرأة للتمتّع بهذا الحقّ لذا يجب عليها "أنّ تقاتل من أجل أن تفتّكه" كما جاء في كلمة النّائب محمد حمزة. (57) إنّ الانقسام في الرّأي، الذي ذكرناه سابقاً، اقتصر على كيفة المنع وهل يكون محدوداً في الزّمان، أمّا "حقّ المرأة في الانتخاب" فلم يدافع عنه بوضوح ودون تردّد وبكل قوّة سوى النّائب محمود المطاطري.

رغم عدم تهيو المجتمع التّونسي لقبول مشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة وعدم تجرؤ (58) النّخبة التّونسيّة، الممثّلة في نواب المجلس التّأسيسي، على الدّفاع عن هذا المبدأ بادر الحبيب بورقيبة بحسم المسألة بمنح المرأة حقّ المشاركة في الانتخابات بصفتها ناختبة ومنتخبة بسبب حماسه واقتناعه

54) دافع عديد النّواب عن هذا الرّأي نذكر منهم خاصّة النّائب محمود الزّرزري المنتمي لآحاد الصّناعة والتّجارة نتيجة العقليّة التّقليديّة السّائدة آنذاك في أوساط الأعراف التّونسيين الذين لم يقتحموا بعد غمار الاقتصاد العصري الذي يفترض اكتساب عقليّة عصريّة إلى جانب المهارة والكفاءة.

55) دافع الباهي الادغم عن هذا الموقف، وقد برّر لي موقفه في لقاء جمعي به في صانّة 1986 بأنّ المعارضة اليوسفيّة استغلّت مشاركة المرأة في أول انتخابات بلديّة بعد الاستقلال لتكثيف دعايتها ضدّ النّظام الجديّد واعتباره "مناهضاً لمعتقدات المجتمع التّونسي وغربي التّوجّهات"، كما إنّ الحكومة لم تتلقّ تعليمات حاسمة وواضحة بخصوص هذه المسألة من بورقيبة

56) دافع عن هذا الرّأي النّائب النّقابي محمود الغول.

57) الرّائد الرّسمي للجمهوريّة... عدد 4، ص. 90.

58) المصدر ذاته، عدد 12، ص. 293.

بضرورة تحديث المجتمع التونسي والقطع السريع مع المعتقدات الاجتماعية القديمة.

إضافة إلى مشاركة المرأة في الحياة العامة كان المجال مفتوحا لنواب المجلس للنظر في قضايا اجتماعية أخرى مثل :

- مقاومة الفقر والقضاء على التفاوت الجهوي : أو ما أسماه بورقيبة، في مناسبات عديدة، "الجهاد الأكبر"، لأنّ حكومة الاستقلال ورثت وضعاً اجتماعياً متدهوراً، تميّز بانتشار واسع للفقر وتفاوت طبقي حاد وهوة حقيقية تفصل أرستقراطية المدن والأرياف عن بقية الطبقات من عمال ومزارعين... وتفاوت جهوي بارز شمل جميع الميادين والمرافق.

كانت مواقف النواب، فيما يتعلّق بمقاومة الفقر، متقاربة إذ لا يوجد من بينهم من يمثّل مصالح الطبقة الارستقراطية. إذا استثنينا عددا قليلا لا يكاد يذكر من النواب.

يعود انحياز جلّ النواب إلى الطبقات الفقيرة إلى انتماء أغلبهم إلى الطبقة المتوسطة المحدودة الإمكانيات آنذاك والتي كانت أقرب إلى الطبقات الفقيرة أكثر من قربها إلى الطبقات الغنية.

استغلّ النواب النقابيون فرصة مناقشة الميزانية للدعوة إلى تكوين تعاضديات سكنية بالأرياف والمدن **تساعد الأجراء على بناء مساكن لائقة**.⁽⁵⁹⁾ كما كانت هذه المناسبة فرصة لعديد النواب لإثارة مشكلة التفاوت الجهوي الموروثة من العهد الاستعماري.

رغم الاقتناع بأنّ التفاوت الجهوي يعود، خاصة، لأسباب موروثة وطبيعية فإنّ أغلب النواب ألحوا على الحكومة بضرورة الإسراع بمعالجة هذا الخلل بل إنهم وجّهوا لها نقدهم لأنّهم كانوا يرون أنّ " **الشمال مزدهر بالطّرفات وجميع المصالح والجنوب مهمّش**" كما جاء في كلمة النائب حسن شفرود،⁽⁶⁰⁾ بل إنّ جلّولي فارس، رئيس المجلس، كان أكثر وضوحا في نقده المباشر والحاد للحكومة عندما اتهمها بتعمد إهمال وسط البلاد وجنوبها حيث "

(59) الرائد الرسمي التونسي... عدد 14، ص. 342.

(60) المصدر ذاته، عدد 13، ص. 215.

نجد المصاريف التي تتكبّدها الحكومة تقرّر وتخصّص للشّمال مليارات في الوقت الذي تخصّص فيه للوسط والجنوب 150 مليوناً؟ لأنّه يوجد في الوسط والجنوب تونسيّون ظلّوا أنّ الاستقلال سيّشملهم في فوائده أيضاً وليس إلا عندما يأتي الكفاح فيؤنّن لهؤلاء بأن يردعوا ويواجهوا قوّات الاستعمار". (61)

ما يلفت الانتباه، أنّ الاختلافات الكبيرة في الرأْي فيما يخصّ المسائل السياسيّة، التي وقفنا عندها سابقاً، تراجعت أثناء مناقشة القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة وخفّت حدّتها باستثناء مسائل محدودة، كحقّ المرأة في الانتخاب، ويعود ذلك إلى عاملين اثنين :

نوقشت القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة أثناء العمل غير التأسيسي للمجلس التأسيسي وتحديدًا أثناء عرض الميزانيّة على المجلس حيث لا حقّ للنوّاب بمطالبة تحويل اعتمادات ومصاريف من باب إلى آخر أو حتّى من فقرة إلى أخرى لأنّه ليس للمجلس الصّقة أو الصّلاحيّات التشريعيّة ولم يكن قبول الحكومة عرض الميزانيّة عليه سوى ملأ للفراغ الذي خلقه التراجع عن مشروع دستور 1957 إثر إلغاء الملكيّة في 25 جويلية 1957 ومنح الوقت الكافي للجانب إعداد الدّستور لصياغة مشروع جديد. أمّا أثناء العمل التأسيسي للمجلس فقد أثّرت المسائل الاجتماعيّة والاقتصاديّة في صيغة مبادئ عامّة مقبولة من قبل الجميع مثل تحقيق الزّدهار الاقتصادي في كنف العدالة الاجتماعيّة "أو الملكيّة مضمونة في حدود القانون"...

كان لتهديدات المعارضة اليوسفيّة للنظام الجديد ولتوتّر العلاقات التّونسيّة الفرنسيّة الدور المؤثّر في تأجيل مطالبة الحكومة الوطنيّة بإنجاز إصلاحات اقتصاديّة واجتماعيّة آنيّة. (62)

إذا كان مشروع الإصلاح الاجتماعيّ الجذري يحتمل التّأجيل والتّريث وانتظار الطّروف الملائمة فإنّ تركيز ثقافة وطنيّة بديل للثقافة الاستعماريّة

(61) أثارت كلمة جُلُولي فارس، مرّة أخرى، الباهي الادغم، ممثّل الحكومة، فطالب بأن "لا يتكلّم النواب إلا في صلب الوزارات وأن يتجنبوا التحدّث في مقترحات تتعلق بتحسينات جهويّة" المصدر ذاته، عدد 12، ص. 264 وعدد 13، ص. 315.

(62) عندما لمّح مصطفى الفيلالي، وزير الفلاحة، إلى ضرورة إنجاز تأميم للأراضي الفلاحيّة لم يتجاوب معه نواب المجلس أثار ضده الباهي الادغم كاتب الدولة للرئاسة. الرّائد الرّسمي للجمهورية... عدد 12، ص. 287.

الماسخة للهوية الوطنية لا يتحتمل التأجيل وتطلب سرعة المبادرة، لكن الإشكال القائم، آنذاك، يكمن في نوعية الهوية الوطنية المنتظر تثبيتها وتبنيها من قبل النظام الجديد، أي هل تونس عربية مسلمة أم هي بلد لغته العربية ودينه الإسلام؟

V- أية هوية لتونس تصوّرّها المجلس التأسيسي؟

لم يكن الأمر يتعلّق بمجرد خلاف حول صياغة لغوية لأحد فصول الدستور بل له علاقة بجوهر الصراع الفكري والاجتماعي والسياسي الذي عاشه العالم العربي والإسلامي، ولا يزال، حول سبل النهضة وكيفية اللحاق بالغرب، بمعنى آخر هل نتمسك بالأصول الإسلامية كما كانت في الزمن الأول للإسلام ونرفض كلّ ما أنجزه الغرب من إنتاج مادي وفكري أم نحقق النهضة بإنجاز المعادلة بين "تأصيل الكيان" والانفتاح على الآخر الغربي؟ تلك كانت الخلفية التي وجّهت المداولات بالمجلس التأسيسي حول "هوية تونس الحضارية" في *طُرفيّة دقيقة*، على حدّ وصف النائب النقابي صالح القلعاوي،⁽⁶³⁾ خيم على أجوائها "شبح اليوسفيّة" الذي ألقى بظلاله الكثيفة على مداولات المجلس التأسيسي رغم دعوة بورقيبة النواب إلى التخلّص من تأثيرات الدعاية اليوسفيّة وأن يكونوا "...مجردين تماما ومخلصين إلى عمل واحد وهو قيام الدولة التونسية".⁽⁶⁴⁾

منذ جلسة 14 أفريل 1956 المسائيّة شرع المجلس التأسيسي في التداول حول "هوية تونس"، عند النظر في توطئة مشروع دستور 1957 التي جاء فيها :

- المادة 1 : تونس دولة عربية إسلاميّة،
- المادة 2 : الشعب التونسي هو صاحب السيادة،
- المادة 3 : الدولة التونسيّة تضمن حرية المعتقد وتحمي القيام بالشعائر الدينيّة ما لم تخل بالنظام وتنافي الآداب.

(63) الرائد الرسمي التونسي... عدد 1، ص. 16.

(64) المصدر ذاته.

أثارت هذه التّوطئة نقاشاً مطوّلاً وتأويلات مختلفة عكست اختلافاً في مرجعيّات النّوّاب وبرزت، في الجملة، ثلاثة اقتراحات لصياغة جديدة للتّوطئة: اقتراح تقدّم به الحبيب بورقيبة، رئيس الحكومة آنذاك، أن تكون صياغة التّوطئة على النّحو التّالي :

المادّة 1 : تونس دولة مستقلة ذات سيادة.

المادّة 2 : الشعب التّونسي هو صاحب السّيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدّستور.

المادّة 3 : الإسلام دين الدّولة والعربيّة لغتها وهي تضمن حريّة المعتقد وتحمي حريّة القيام بالشّعائر الدينيّة ما لم تخل بالقانون.

مما يعني أنّ الأولويّة، بالنّسبة إلى الحكومة، تكمن في التّأكيد على السّيادة بحكم خصوصيّة الظرفيّة المتمثّلة في عدم اكتمال السّيادة (قواعد عسكريّة فرنسيّة، معمرّون فرنسيّون...)، أمّا مسألة "العروبة والإسلام" فتكون في درجة ثانيّة فالهويّة "سياسيّة"، كما تراها الحكومة، قبل أن تكون "ثقافيّة" مع التّأكيد على حياديّة الانتماء التّونسي وخصوصيّة وأن تكون العلاقة بـ"العروبة والإسلام" لا تتجاوز المكوّن الثقافي.

اقتراح تمسك بضرورة التّصحيح على هويّة تونس "العربيّة - الإسلامية" في المادّة الأولى من التّوطئة مع قبول إضافة الهويّة السياسيّة أي التّصحيح على "سيادة تونس"، وتقدّم به النّوّاب نصر المرزوقي ومحمّد الشاذلي النّيفر وصالح القلعاوي⁽⁶⁵⁾.

(65) اقترح النّائب الشاذلي النّيفر ضرورة التّصحيح في التّوطئة على عروبة تونس لأنّه "هناك فرق بين أن تكون دولة عربيّة وبين أن تكون دولة لغتها العربيّة، بحيث إذا قلنا دولة عربيّة نقصد صراحة إنّها من ضمن المجموع العربي بمعنى العائلة العربيّة" وكان هذا الموقف منسجماً مع التّكوين الرّيتوني للنّائب الشاذلي النّيفر، أمّا دفاع النّائب النّقابي صالح القلعاوي عن "عروبة تونس" فكان لأسباب دعت إليها ظرفيّة المواجهة مع المعارضة اليوسفيّة لذلك دعا إلى "رفع الالتباس وتفنيد الدّعاية المغرضة" وإنه "بلفظة بسيطة ليس فيها تأثير على علاقتنا السياسيّة نكون قد حقّقنا مصلحة استقرار الحالة في بلادنا بصفة عامّة وإحداث صدمة نفسيّة في الشعب" حسب تبريره، في حين كان النّائب نصر المرزوقي، الذي صنّفه الباحث صالح المثلوثي، في بحثه المذكور سابقاً، ضمن "النّيار الأصولي داخل المجلس"، مدافعاً عن ضرورة التّصحيح على "عروبة تونس وإسلامها" في توطئة مشروع الدّستور. الرّائد الرّسمي التّونسي... عدد 1، ص. 15-16.

اقترح النائب النقابي محمود الغول التّصيص في المادّة الأولى على إنّ تونس "دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة كاملة".⁽⁶⁶⁾

يمكن حصر الاقتراحات في تأكيد النّواب، انطلاقاً من تكوينهم ومواقعهم، على ثلاثة مبادئ : السّيادة والهويّة والديمقراطية، تلك كانت مشاغل النّخبة التّونسيّة في بداية الاستقلال.

تمسّكت الحكومة باقتراحها وقدمت تبريرات قانونيّة صاغها أحمد المستيري، وزير العدل، وتمكّنت من الإبقاء على مبدأ "السّيادة" فقط بالتّوطئة بعد أن سحب بقيّة النّواب اقتراحاتهم.⁽⁶⁷⁾

لم يتسبّب النقاش حول "الهويّة" في إثارة جدل مطوّل وخلافات عميقة رغم التكوين الزيتوني والمرجعيّة الثقافيّة العربيّة الإسلاميّة لنصف نواب المجلس لأنّ الحكومة، أو التيار التحديثي على النمط الغربي، نجح في تمرير تصوّره مستفيداً من الظّرفيّة السياسيّة ومن تهديدات المعارضة اليوسفيّة، صاحبة الخطاب الأصولي، ممّا جعل أغلب النّواب يتجنّبون التمسك بمبدأ "العروبة والإسلام" كمؤكّنين أساسيين لهويّة تونس المستقلّة خوفاً من وصمهم بتهمة "اليوسفيّة"، كما كان للعلاقات المتوتّرة بين تونس ومصر النّاصريّة دور في ترجيح كفة دعاة التيار الرّافض لربط تونس ثقافيّاً وحضاريّاً وسياسيّاً بالعالم العربي الإسلامي.

(66) قسّم صالح المثلوثي نواب المجلس إلى ثلاثة اتجاهات :

- اتجاه أصولي يمثّله النائبان نصر المرزوقي والشاذلي النّيفر.
- اتجاه لائكي متغرب يمثّله أعضاء الحكومة كالحبيب بورقيبة والباهي الادغم وأحمد المستيري...
- اتجاه ديمقراطي ليبرالي يمثّله النائب النقابي محمود الغول والنائب المستقل محمود الماطري والنائب الدّستوري عن جهة سوسة الصّيدلي جلول بن شريفة. انظر:

Mathlouthi Salah, L 'Assemblée Nationale... op. cit. p. 99.

(67) جاء في تقرير أحمد المستيري لتمسك الحكومة بضرورة التّصيص على "السّيادة" فقط في التّوطئة بأنّ "الفصل الأول - تونس دولة حرّة مستقلة - هو شيء قانوني واضح، وكذلك لا يمكن أن نزيد فيما بعد - عربيّة إسلاميّة - لأنّ ذلك نعت آخر ليس له صيغة قانونيّة لأننا عندما نقول الإسلام دين الدّولة لم نخرج أيضاً عن التعريف القانوني وكذلك فيما يخص اللغة العربيّة، التي هي اللغة الرّسميّة للبلاد، بحيث إذا تمسكنا بهذا النمط أظنّ أننا نبقى في صيغة الدّستور الذي هو قبل كلّ شيء هيكل قانوني أي أمور قانونيّة تضبط الدّولة". الرّائد الرّسمي التّونسي... عدد 1، ص. 16.

الخاتمة

يحق لنا التساؤل، بعد 50 سنة من سن الدستور، عن الكيفية التي طبق بها؟ وعن مدى تلاؤمه مع القوانين اللاحقة؟

لا شك في أن ما حصل في جوان 1959، عند الإعلان عن ثاني دستور تونسي، يبقى بكل المقاييس حدثاً مميزاً وعلامة فارقة في تاريخنا السياسي والاجتماعي. في ذلك اليوم أصبح لتونس دستور، أي هوية سياسية، وباتت العلائق بين مجمل الأفراد والمجموعات والسلطات مضبوطة ومحددة، نظرياً، وأصبح الحكم "مقيّداً بالقانون"، على حد تعبير المصلح الشيخ بن أبي الضياف. جاء هذا الدستور، كما هو معروف لدى المؤرخين والمهتمين بالشأن السياسي التونسي، إثر نضال طويل ومرير وصراع شاق ومكلف، لم يخل أحياناً من العنف، بين قوى مؤمنة بحق التونسي في "الأمان" داخل بلده وفي ضمانات قانونية تمكنه من التفرغ إلى الابتكار والخلق وإبراز ما لديه من قدرات ومواهب لأن يكون ابن عصره ومالكا لإرادته، وبين قوى أخرى، داخلية وخارجية، لديها إمكانيات غير محدودة وظفتها لرعاية مصالحها الضيقة ولم تتورّع في استعمال جميع الوسائل، القديمة والمبتكرة،، للنهب والسلب وتكديس الامتيازات عملاً بمبدأ "بعدي الطوفان"، دون الوعي بخطورة أفعالها على قدرات البلد ودون التنبه إلى أن غرق السفينة يؤدي إلى ضياع كل من فيها، ألم ينته مصطفى بن إسماعيل، وزير الصادق باي أحد عتاة المعادين للإصلاح في القرن التاسع عشر بتونس، مشرداً وجثة مهملّة على رصيف ميناء الآستانة؟ ألم ينته عديد المماليك مشنوقين بنكة سراويلهم بدهاليز قصور البايات بباردو، بعد أن جالوا وصالوا وحولوا الحكم إلى مآدب وجواري وغلمان وجواهر في عصر الثورة الفرنسية وإعلانها التاريخي لمبادئ حقوق الإنسان والمواطن الأساسية؟

لم يكن الصراع بين قوى الإصلاح وقوى التخريب متكافئاً، في أغلب الأحيان، فهدم البناء يبقى دائماً أيسر وأسرع من تشييده، لكنّ هذا الصراع توجّ، بعد معاناة وتضحيات لا تزال محفوظة في الذاكرة، بإعلان الدستور في جوان 1959.

تاريخيا، تكمن أهمية دستور 1959 في الأجواء التي سادت داخل المجلس التأسيسي أثناء المداولات، وقتها كان حلم النخب التونسية كبيرا لا يكاد واقع تونس في ذلك الزمن أن يحتضنه وأن يتسع له. كان الحلم بمؤسسات منتخبة وبحكم "مقيّد بالقانون" وبالحرّيات والتحديث مشروعا وملحا وضاعطا لذلك احتدّ الجدل أحيانا داخل المجلس التأسيسي كلما تعلق الأمر بمستقبل "الحرّيات" وبالعلاقة بين المؤسسات وبين السلطات، فكان الحبيب بورقيبة، إما مباشرة أو عن طريق بعض النواب، يطمئن الجميع بأن لا خوف على مشروع دولة القانون والمؤسسات من القيود التي تمسك بإضافتها إلى فصول الدستور الخاصة بالتوازن بين السلطات وتلك المتعلقة بالحرّيات العامة والخاصة، وكان النواب الحالمين بتونس حديثة ومتوازنة لا ينفكون يرفعون أصواتهم مطالبين، أحيانا بحدّة، بمزيد الضمانات حتى لا تفوت الفرصة وتتكّرر مأساة خيرالدين التونسي عندما انفلتت الفرصة من النخبة الحالمة، آنذاك، بتونس متطورة وناهضة ومحصنة ذاتيا.

الخوف من انفلات اللحظة الفارقة كان ملازما لعدد نواب المجلس التأسيسي، وتشبّثهم بها كان مبررا. لقد عملوا، بجهد، على استثمار تلك اللحظة كي يكون لتونس دستور جديد يضمن عدم عودة "الصادق باي" أو "مصطفى خزندار" جديدين وأن يكون لتونس دولة حديثة ومجتمع مدني متحرّك ومسؤول ومؤثر بنشاطه وبتصوراته. هذا الجهد وذلك الإصرار لم يمكنا تونس سوى من دستور تضمن جزءا يسيرا، وإن كان مهماً، من أحلام أجيال من السياسيين والمتقنين التونسيين، بل إن دستور جوان 1959 كان في بعض فصوله كأنه صيغ على مقاس شخص واحد عندما فصح المجال للسلطة التنفيذية لتأويله على طريقته استنادا إلى عبارات من نوع "حسبما يضبطه القانون" و"في إطار القانون"... وهي عبارات عادية تتضمنها كل الدساتير لكن الإشكال يكمن في عدم التتبع، دستوريا، على وجود صيغة لمراقبة دستورية القوانين اللاحقة رغم إلحاح بعض نواب المجلس التأسيسي على ضرورة إنشاء مؤسسة تراقب مدى تلاؤم القوانين مع الدستور لغلق باب التجاوزات وضمان علوية الدستور. (68)

(68) طالب النائب القليعي الراشدي بـ"تكوين لجنة منتخبة من طرف مجلس الأمة تنظر في دستورية المشاريع"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، المناقشات، عدد 3، ص 58.

كان الخوف من إمكانية تهميش الدستور واستبداد السلطة التنفيذية دافعا لبعض نواب المجلس التأسيسي للمطالبة بمراقبة دستورية القوانين اللاحقة حتى يتحقق التحوّل المنشود إلى عصر الحداثة وتأسيس "حكم مقيد بالقانون".

تأكدت هذه التخوفات عندما صدرت في السنوات اللاحقة عدّة قوانين مقيدة للحريات ومكرّسة لتسلّط المنفّذين وسرعان ما وجدت تونس نفسها تتنقّس بنظام أحادي بداية من سنة 1963 لا مجال فيه لأيّ نوع من التعدد أو المشاركة، اعتمادا على تأويل خاص للدستور، ثمّ تعمّقت الخيبة وتعطلت آليّة الإصلاح السياسي عندما تحوّل النظام الأحادي إلى حكم فردي بإجراء تحويرات غريبة للدستور تمنح الرئاسة مدى الحياة إلى الحبيب بورقيبة وتمكّن الوزير الأول من خلافة رئيس الجمهورية، آلياً، فيما تبقى من مدّة نيابيّة، مستبعدة أي دور للسلطة التشريعية بعد أن كانت مهمّة اختيار خليفة رئيس الجمهورية، في حالة الشغور أثناء المدة النيابيّة، من مشمولات مجلس الأمة. (69)

كان هذا التهميش لمجلس الأمة، دون شك، نتيجة حتميّة لصمت دستور 1959 عن مسألة مراقبة دستورية القوانين تاركا ثغرة حولته، تدريجيا، إلى نصّ "أخرس أصم"، ما سمح بتجاوزه عديد المرات وأصبحت العلوية للقوانين وأحيانا للمناشير والأوامر، أمّا الدستور فكان أن يتحوّل إلى نصّ "تراثي" لا يثير سوى فضول المؤرّخين والباحثين في التاريخ الدستوري.

(69) جاء في الفصل 51 من دستور جوان 1959 قبل تحويره في 09 مارس 1975، ما يلي : "في حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية أو استقالة أو عجز ثابت يعين أعضاء الحكومة من بينهم من يتولى مهام رئاسة الدولة بصورة وقتية ويبلغون فوراً إلى رئيس الأمة وثيقة هذا التعيين.

ويجتمع مجلس الأمة بدعوة من رئيسه لانتخاب خلف للرئيس السابق ولما بقي من مدته من بين المترشحين المتوفرة فيهم الشروط الواردة في الفصل التاسع والثلاثين أثناء الأسبوع الخامس ابتداء من الشغور وطريقة الانتخاب هذا تكون سرية وبالأغلبية المطلقة في الاقتراع الأول والثاني وعند وجوب إجراء اقتراع ثالث فبالأغلبية النسبية على أن يجرى هذا الاقتراع الأخير في اليوم الموالي". انظر ملحق عدد 12.

تأكّدت النخبة الإصلاحية التونسية من انفلات اللحظة مرّة أخرى عندما ارتهن مصير الدولة، بكل مؤسساتها، بمزاج شخص واحد، مريض ومسّن، وحاشية في صراع محموم على خلافة تأخّرت كثيرا وكثر ضحاياها وحركة أصوليّة تتحيّن الفرصة للانقضاض على الدولة، المريضة، وتكريس مشروع ماضوي استبدادي يغلق الأبواب أمام أيّة إمكانية لتحقيق حلم التحديث الشامل المتوارث من كلّ أجيال الإصلاحيين التونسيين.